الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

المدة النيابية الثانية

الدورة التشريعية الأولى

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في الزيادة

العامة الخامسة في رأس مال البنك الإسلامي للتنمية

(2019 / 47)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 22 / 05 / 2019

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 24 / 12 / 2019

نائب رئيس اللجنة: علي الهرماسي

مقرر اللجنة: فيصل دربـــال

المقرر المساعد: هشـام العجبونـي

المقرر المساعد: مريم اللغماني

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 31 ماي 2019
جلستي اللجنة: 10 جويلية 2019 (المدة النيابية الأولى، الدورة التشريعية الخامسة) و 24 ديسمبر 2019 (المدة النيابية الثانية، الدورة التشريعية الأولى) **القرار:** الموافقة بأغلبية الحاضرين (08 مع و 01 محتفظ) **تاريخ إنهاء الأشغال:** 24 ديسمبر 2019 **نائب رئيس اللجنة:** علي الهرماسي **المقرر:** فيصل درباال

أوّلا ـ تقديم المشروع:

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على الترخيص للدولة التونسية للاكتتاب في الزيادة العامة الخامسة في رأس مال البنك الإسلامي للتنمية، وذلك تطبيقا لأحكام الدستور وخاصة الفصل 65 منه.

وتأتي هذه الزيادة العامّة تنفيذا لقرار مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية خلال اجتماعه الثامن والثلاثين المنعقد سنة 2013 المتمثل في اعتماد زيادة عامة رابعة في رأس ماله من 12 إلى 18 مليار دينار إسلامي وزيادة عامة خامسة في رأس ماله المصرّح به من 30 إلى 100 مليار دينار إسلامي والمكتتب فيه من 18 إلى 50 مليار دينار إسلامي وذلك بهدف مجابهة التوسّع المنتظر لنشاطه وتنوع عملياته. وقد تمّ تحديد تاريخ 22 نوفمبر 2019 كآخر أجل لتأكيد هذا الاكتتاب.

وستكون الزيادة الخامسة في شكل أسهم قابلة للاستدعاء لا يتم استدعاءها إلاّ في صورة عجز البنك عن الوفاء بالتزاماته لتلبية احتياجاته الناشئة عن تعبئة الأموال من السوق أو الضمانات المقدمة لعملياته العادية. واعتبارا لحصول البنك باستمرار على أعلى تصنيف ائتماني (AAA) من قبل أكبر وكالات التصنيف الدولية، فإنه يبقى من المستبعد التجاء البنك لهذا القرار.

وللعلم، تبلغ مساهمة بلادنا حاليا في رأس مال البنك المكتتب فيه حوالي 36.400 مليون دينار إسلامي أي ما يناهز 153 م.د.ت.

وسيكون اكتتاب بلادنا في هذه الزيادة العامة الخامسة في شكل أسهم قابلة للاستدعاء، أي دون أي انعكاس مالي على ميزانية الدولة، بقيمة 35,18 م.د إسلامي أي ما يناهز 147,8 م.د.ت. وستتضاعف حينئذ مساهمة بلادنا في رأس المال المكتتب من 0,07 % حاليا إلى 0,14 %.

ثانيا . أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة يوم 10 جويلية 2019 وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب.

وتداولت اللجنة في مشروع هذا القانون والمتعلق بالترخيص في الزيادة في رأس مال البنك الإسلامي للتنمية بما يسمح له بالتوسّع في نشاطه والتنوّع في عملياته وذلك في شكل أسهم قابلة للاستدعاء في صورة عجز البنك عن الوفاء بالتزاماته، وهو ما يعني أن هذا الاكتتاب لن يكون له انعكاس مالي على ميزانية الدولة.

واعتبر أغلب النواب أن الاكتتاب في الزيادة في رأس مال البنك الإسلامي للتنمية والتي تقارب 1,5 م.د.ت من شأنها أن تدعم التجارة بين الدول العربية والدول الإفريقية وتُعين تونس في تسويق سلعها. وقررت اللجنة خلال هذه الجلسة الموافقة بإجماع الحاضرين.

ونظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية من جديد في جلستها المنعقدة يوم الثلاثاء 24 ديسمبر 2019 في مشروع هذا القانون والتقرير الذي أعدّته اللجنة السابقة في الغرض.

وفي مستهل الجلسة، أكد النواب على ضرورة أن يتضمن التقرير مواقف وآراء نواب هذه اللجنة باعتبار أنهم في إطار مدّة ودورة تشريعية جديدة، وفي إطار لجنة المالية متكونة من نواب آخرون يحملون توجهات ومواقف مغايرة.

كما أشاروا إلى أنّ المصادقة على مشروع هذا القانون تتنزل في إطار الحفاظ على استمرارية الدولة وعلى مصداقيتها في تعهداتها المالية، إضافة إلى أنّ مشروع هذا القانون سيمكّن من تطوير العلاقات التجارية بين الدول العربية والدول الإفريقية.

ثالثا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

نائب رئيس اللجنة	**المقرر**
علي الهرماسي	فيصل دربال